موقف نواب مديرية الجيزة من قضايا الزراعة والري

في الفترة من عام "١٩٢٤– ١٩٣٦م"

الباحث/ محمود أحمد فؤاد أحمد وحش

الملخص:

في عام ١٩٢٤م تكون البرلمان المصري بغرفتيه، الشيوخ والنواب؛ لذلك يعتبر هذا العام هو بداية الحياة النيابية الحقيقية في مصر وعلى مدار فترة البحث "١٩٢٤– ١٩٣٦"، كانت مصر دولة زراعية من الدرجة الأولى واعتمد اقتصادها اعتماداً كلياً على الانتاج الزراعي، وقد انعكس ذلك على اهتمام نواب مديرية الجيزة حيث اهتموا اهتماماً كبيراً بقضايا الزراعة والري، وقد أثاروا عدة مشكلات زراعية، ووضعوا الحلول المقترحة لذلك. كما أنهم طالبوا بعدة مطالب بهدف زيادة الانتاج الزراعي وتقوية المحاصيل.

كما أنهم طالبوا بتقليل العبء على الفلاح المصري حيث طالبوا بإنشاء البنك الزراعي، كما أنهم طالبوا بتقليل ضريبة القطن وطالبوا بتقسيط المتأخرات المالية التي كانت على الفلاح حتى يستطيع أن يجد ربح لمنتجه الزراعي.

وقد اجتهدوا كثيراً لإجبار الحكومة على دخول سوق القطن كشارية، وخاصة في فترات الأزمات المالية وهبوط أسعار القطن إلى أدنى مستوياته منذ بدء الحرب العالمية الأولى.

Abstract

In ١٩٢٤, the Egyptian parliament was formed with its two chambers, the sheikhs and the representatives; Therefore, this year is considered the beginning of real parliamentary life in Egypt. Over the course of the research period "١٩٢٤-١٩٣٦", Egypt was an agricultural country of the first degree and its economy depended entirely on agricultural

production, and this was reflected in the interest of the representatives of the Giza Directorate, where they paid great attention to agricultural issues and irrigation, and they raised several agricultural problems, and put proposed solutions to that. They also made several demands with the aim of increasing agricultural production and strengthening crops.

They also demanded to reduce the burden on the Egyptian farmer, as they demanded the establishment of the Agricultural Bank, and they also demanded a reduction in the cotton tax and demanded installments of the financial arrears that were on the farmer so that he could find a profit for his agricultural product.

They worked hard to force the government to enter the cotton market as a buy-in, especially in periods of financial crises and the drop in cotton prices to their lowest levels since the start of the First World War.

المقدمة

أبدى نواب مديرية الجيزة اهتمامًا كبيرًا بالقضايا الزراعية وما يتصل بها من مياه وبذور ومحاصيل وذلك لضمان وصول المياه إلى الأراضي الزراعية حيث كان أملهم في أن تروى المديرية ريًا مستديمًا، وكذلك البذور وطرق توزيعها والحفاظ عليها، وضمان انتقال المحصول إلى الأسواق بأقل التكلفة، على اعتبار أن مصر كانت خلال فترة الدراسة دولة زراعية من الدرجة الأولى، كما أن نواب مديرية الجيزة أنفسهم كانوا بنسبة كبيرة من كبار المزارعين أو من الأعيان.

وأخذ محصول القطن حيزًا كبيرًا من نقاشات البرلمان المصري ككل وكذلك نال اهتمام نواب مديرية الجيزة على اعتبار أن محصول القطن هو المحصول الأول للبلاد والذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد المصري.

ومن المعروف أن مصر قد اعتمدت في اقتصادياتها منذ زمن طويل على محصول القطن حيث احتل مكان الصدارة بالنسبة للحاصلات الزراعية باعتباره المحصول النقدي الأول في البلاد؛ لذا أسهم في ثروتها مساهمة فعالة وتأثرت ماليتها به تبعًا لارتفاع وانخفاض أسعاره في الأسواق العالمية [١].

وقد زادت أهمية القطن الاقتصادية في عهد الاحتلال نتيجة لسياسة حرية التجارة، وبالتالي الاعتماد على صادرات القطن في سداد قيمة واردات البلاد من البضائع والمنسوجات والمواد الغذائية. وكذلك إمكانية تسديد الديون المتراكمة إلى جانب الوفاء بمطالب سندات الدين المصري[٢].

وفي خطاب العرش الذي ألقاه سعد زغلول باشا رئيس الوزراء في عام ١٩٢٤ أكد فيه على أنه " يجب حماية ثروة البلاد الزراعية وتحسين الري والصرف"[٣].

وتقدم النائب محمد علي بسيوني باقتراح إنشاء بنك زراعي من متحصلات ضريبة القطن على أن يعمل هذا البنك على تسهيل الاقتراض للفلاح الصغير وتوفير مستلزمات الزراعة من بذور وكيماوي وسماد. وتم عرض هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات فحاز الموافقة ثم تم تحويله إلى لجنة الزراعة لدراسته وصياغته ومخاطبة الحكومة به لاتخاذ اللازم[٤].

ويعتبر هذا الاقتراح هو الأول من نوعه لإنشاء هذا الكيان الاقتصادي الزراعي الجديد.

ودار نقاش مطول في مجلس النواب عن ضريبة القطن التي وضعت في ظروف استثنائية إبان الحرب الكبرى وكانت تقدر بـ(٣٥) قرشًا للقنطار وكان سعر القنطار في ذلك الوقت (٣٥) جنيهًا. أما الآن فإن سعره (٢٠) جنيهًا والضريبة (٢٥) قرشًا فطالب النواب بإلغائها والبعض الآخر طالب بتخفيضها، إلا أن النائب عبد الرحمن عزام طالب باستمرار الضريبة كما هي حيث أنه أكد على أن هذا المجلس لم يأت لتخفيض الضرائب وكأن مهمته الأولى هي التخفيض، ولكننا

جئنا لنقدم للبلاد الإصلاح المنشود من نشر التعليم والدفاع عن البلاد وإنشاء المستشفيات والنهوض بالصحة العامة، وأن هذه الضريبة أصبحت أساسياً وبنداً من بنود دخل الدولة ولا يمكن الاستغناء عنها أو تخفيضها.

وبعرض الأمر للتصويت وافق المجلس على إبقاء ضريبة القطن كما هي(٥).

واقترح النائب أحمد المليحى أن يقوم المجلس بالسماح للحكومة بالتدخل في سوق القطن كشارية أثناء عطلة المجلس الرسمية على أن تقوم الحكومة بتدبير الأموال من الاحتياطي العام أثناء العطلة الرسمية، وذلك لإعطاء المرونة الكاملة للحكومة في التدخل في سوق القطن لصالح المزارع وعدم السماح لانهيار أسعار القطن وعرض الاقتراح على المجلس ووافق عليه المجلس بالأغلبية(٦).

وبهذه الموافقة أعطيت الحكومة المرونة الكافية التي تستطيع من خلالها التدخل في السوق لصالح الفلاح وإفشال أي تدخلات للسماسرة أو السوق السوداء من إفساد الأسعار حيث أن هذه الفترة كانت تشهد تقلبات كبيرة في أسعار القطن نتيجة للمضاربات المتعددة ببورصة القطن.

ويجب أن نشير إلى أن أول تدخل للحكومة في سوق القطن كان عام ١٩١٥ وهذا نتيجة لاضطراب أوضاع الاقتصاد العالمي أثناء الحرب العالمية الأولى، حيث قل الإقبال على شراء القطن المصري نظرًا للقيود التي فرضتها الحرب على النقل البحري وأصبحت طرق التجارة معطلة؛ لذلك وافقت حكومة "حسن رشدي باشا" على مبدأ شراء القطن وكان بمقدار مليون قنطار وكان هذا أول تدخل للحكومة في سوق القطن(٧).

وعند مناقشة ميزانية وزارة الزراعة لعام ١٩٢٤ – ١٩٢٥ طالب النائب عبد المجيد رضوان حذف مبلغ (١٣,٤٥٠) جنيهاً كانت مخصصة لحقول تجارب وزارة الزراعة في منطقة "جنشو بالجيزة" وقال النائب أن هذه المنطقة لا تصلح للتجارب الزراعية، وأن هذه المنطقة بها مشاكل بالري وبها مشاكل في التربة، وهي منطقة داخلة في دائرة بندر الجيزة وإنني على علم جيد بها.

ووافق وكيل وزارة الزراعة على هذا الاقتراح وعرض الاقتراح للتصويت فنال الأغلبية، وبذلك تم حذف المبلغ من الميزانية(٨).

وفي خطاب العرش الذي ألقاه عدلي يكن باشا رئيس الوزراء عام ١٩٢٦ أكد على أن " الحكومة سوف تعمل على حماية القطن وترقية درجته والاهتمام بالزراعة"(٩).

وحرصًا من نواب مديرية الجيزة على المعرفة الحقيقية لحالة القطن نتيجة لتذبذب أسعاره واتجاه الأسعار إلى الانخفاض، طالب النائب حسين محمد غراب من وزارة المالية عرض تقرير مفصل عن حالة القطن عن العام الماضي وماذا حدث به، وبالفعل عرضت وزارة المالية في نفس الجلسة تقريرها على المجلس وذكر فيه الآتي "أن أسعار القطن هبطت في عام ١٩٢٥ هبوطًا كبيرًا، حيث هبطت أسعار قطن "السكلاريدس" من (٥٠) ريالاً للقنطار في بدء الموسم إلى ما دون (٣٠) ريالاً في النصف الأخير من شهر مارس ١٩٢٦ وهبطت أسعار قطن "الأشمون" من (٣٣) ريالاً إلى (٢١) ريالاً في نفس الفترة الزمنية مما دفع الحكومة إلى دخول سوق القطن كشارية واشترت بالفعل كميات كبيرة من القطن بمقدار (٢) مليون جنيه و(٣٦٤) ألف جنيه، واستكمال النائب حديثة حيث قال: "ورغم هذا التدخل لم تعود أسعار القطن إلى ما كانت عليه، وإلى الآن فإن القطن يواصل هبوطه لذلك فإنني أطالب باتباع سياسة حكيمة لإيقاف هذا الهبوط. فلابد من ضبط البورصة ومراقبتها ومنع المضاربات السريعة داخل البورصة مع الاحتفاظ الشديد بدرجة القطن المصري ومنع عمليات الخلط بين الدرجات مع التوسع في عمليات الحلج والغزل مع عدم التخزين لفترات كبيرة(١٠).

كما طالب النائب حسين محمد غراب وعشرة نواب آخرين بالاهتمام بالجمعيات الزراعية ووضح النائب حسين محمد غراب أن هذه الجمعيات أنشئت منذ عام ١٩٠٠ بغرض الحيلولة بين تجار السماد والكيماوي الانتهازيين وبين الفلاحين والمزارعين، إلا أنه ابتداءً من عام ١٩٢٣ أصبحت هذه الجمعيات عبئاً كبيراً على المزارع نفسه حيث أن الجمعيات بدأت يتحكمون ويغالون في الأسعار، مما دفع الحكومة بالتدخل المباشر وقامت بشراء السماد وبيعه إلى المزارع بزيادة ٥٪ فقط عن سعرها، ثم في عام ١٩٢٤ عملت الوزارة على تخفيض هذه النسبة إلى ٢,٥٪ إلا أن في عام ١٩٢٥ وفي عهد الوزارة الزيوارية الفاسدة وفي غيبة البرلمان أعادت النسبة إلى ٥٪ مرة أخرى؛ لذلك نطالب الآن بعودة هذه النسبة إلى ٢,٥٪ مرة أخرى.

إلا أن النائب إبراهيم الهلباوي كان له رأي مخالف لهذا الرأي حيث كان يرى أن تدخل الحكومة مباشرةً لشراء السماد وبيعه مرة أخرى للفلاح فيه انتقاص من كرامة الحكومة أولاً وثانيًا يضيف عبئاً كبيراً على الحكومة حيث أن دورها في الأساس هو مراقبة وتنفيذ القوانين وتنفيذ العقوبات على من يخالف تلك القوانين، وليس من دورها لعب دور التاجر القطاعي.

إلا أن رد وزير الزراعة جاء مناصراً لدور الجمعيات الزراعية حيث قال ما نصه: أنه يشجع الجمعيات الزراعية وأنه يتمنى وجود العديد من هذه الجمعيات وأن الوزارة سوف تدرس تخفيض نسبة الربح من ٥٪ إلى ٢,٥٪ مرة أخرى رأفةً بالفلاح وعدم وضعه تحت أمر المحتكرين والمستغلين(١١).

وتقدمت وزارة الزراعة بمشروع قانون خاص بمنع خلط بذور الأصناف المختلفة للقطن وأوضحت الحكومة للمجلس أن هذا القانون تم عرضه على الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة ووافقت عليه في عهد الوزارة السابقة وأن أي تعديل في هذا القانون يستوجب عرضه على المحكمة مرة أخرى. وهذا سوف يضيع الوقت وخاصةً أن مؤتمر القطن سوف يعقد في يناير العام القادم "١٩٢٧" في القاهرة وهو مؤتمر دولي يحضره لفيف من التجار الدوليين، وكذلك منظمات وهيئات دولية خاصة بالقطن. وسيكون هذا المؤتمر بدون جدوى في حالة عدم الموافقة على هذا القانون.

إلا أن النائب حفني محمود سليمان وواحد وأربعين نائباً آخر قد اعترضوا بشدة على هذا القانون، وقد برر اعتراضه هذا على أنه يضع كافة المسئولية القانونية على جانب المزارع رغم أن المزارع لا يعلم ولا يستطيع التمييز الكامل بين أنواع البذور، ويجب أن تكون المسئولية الأكبر على التجار الكبار فهم من يعلمون أنواع البذور. وهم القادرون على تصنيفها أما الفلاح فما عليه إلا أن يضع البذور في الأرض ومراعاتها حتى يأتي المحصول. كما اعترض النائب حفني محمود سليمان على المادة الخامسة من القانون التي تنص "على معاقبة من وُجد لديه أنواع من البذور المختلطة لغرض الاستزراع بالحبس لمدة ٧ أيام مع غرامة ١٠٠ قرش".

وقال النائب "أن الفلاح يشتري البذور في أجولة ولا يعلم ما بداخلها والمطلوب أن نشرع أنه بمجرد أن نجد هذه البذور مختلطة يعاقب الفلاح بالحبس والغرامة، إن في هذا إجحافاً كبيراً على الفلاح ووضع المسئولية في غير موضعها".

إلا أن الوزير رد وتعهد بأن هذا القانون لن يضر أحدًا غير مسئول لأن المسئولية لا تحددها الحيازة فقط، ولكن المسئولية تؤول في النهاية إلى المصدر الرئيسي. وسيتم مراجعة القانون في الدورة البرلمانية القادمة.

وعُرض القانون للتصويت فوافق المجلس على القانون بأغلبية (١٠٧) أصوات مقابل (٤٢) صوتًا معارض له من بينهم النائب حفني محمود سليمان(١٢).

وبنهاية عام ١٩٢٦ ومع استمرار هبوط أسعار القطن اقترح النواب بتدخل الحكومة مباشرةً كشاريه وطالب النائب عبد الرحمن عزام أن تكون الجلسة سرية لمناقشة هذا الأمر، وبالفعل تحولت الجلسة إلى جلسة سرية وبعد انقضاء الجلسة أعلن النائب عبد الرحمن عزام عن موافقة الحكومة لدخولها سوق القطن كشاريه وسيتم تحديد سعر ثابت للشراء بناء على متوسط سعر السوق(١٣).

ونظرًا لاستمرار الهبوط السريع لأسعار القطن فقد اقترحت الحكومة مشروع قانون خاص بإنقاص المساحة المزروعة قطنًا في أعوام ١٩٢٧-١٩٢٨-١٩٢٩، وذلك بزراعة ثُلث الحيازة الصالحة للزراعة قطنًا فقط وباقي الحيازة يتم زراعتها كما يتراءى للمالك.

ودارت مناقشات مطولة حول هذا القانون واعترض عليه النائب حسن صبري وكانت وجهة نظره في هذا الاعتراض هو أن لمصر مكانة خاصة وهامة في سوق القطن العالمي وهذه المكانة مبنية على أساس أن إنتاج مصر يعتبر خمس إنتاج العالم من القطن طويل التيلة، وهذا القانون سوف يضعف هذه المكانة العالمية. وبعد عدة مناقشات تم عرض القانون على المجلس، حيث وضع القانون عقوبة الحبس لمدة ٧ أيام وغرامة (١٠٠) قرش للملاك المخالفين. ووافق المجلس على القانون عدا النائب حسن صبري(١٤).

وبعد إقرار القانون في مجلس النواب تم إرساله إلى مجلس الشيوخ للنظر فيه بصورة مستعجلة وبالفعل تم نظره في مجلس الشيوخ وكان الشيخ حافظ عابدين من النواب المعترضين على هذا القانون وكانت وجهة نظره في هذا الاعتراض هو أن تقليل الإنتاج سوف يؤثر تأثيرًا سلبيًا على ميزانية الدولة ككل وسيجعل منتجات دول أخرى تحتل السوق العالمي لملء هذا الفراغ.

وعُرض القانون للتصويت ووافق عليه (٥٠) شيخًا واعترض عليه (١٠) شيوخ من بينهم الشيخ حافظ عابدين(١٥).

وأثناء عرض ميزانية وزارة الزراعة لعام ١٩٢٧-١٩٢٨ أثار الشيخ حافظ عابدين موضوع الاحتياطي العام للدولة حيث أن الحكومة في ١٩ أكتوبر ١٩٢٦ وأثناء العطلة الرسمية للبرلمان أصدرت قراراً صرف مبلغ (٤) ملايين جنيه من الاحتياطي العام البالغ قدره (٣٠) مليون جنيه لإقراض مزارعين القطن، وطالب الحكومة بإعلان بيان عن هذا الأمر.

وبالفعل ردت الحكومة وبررت ذلك القرار بأنها رأت في هذا الإجراء تخفيفًا للضائقة المالية التي تمر بها البلاد، إلا أن الشيخ حافظ عابدين وجه سؤالاً كان نصه: "هل من حق الحكومة صرف هذا المبلغ الكبير من الاحتياطي العام للدولة دون الرجوع للبرلمان؟ إن الحكومة قد تعدت على الدستور بإصدارها هذا القرار، وإنني أقترح صيغة قرار للمجلس ردًا على هذا الإجراء كما يلي: "أن تمتنع الحكومة عن فتح أي اعتماد غير وارد في الميزانية إلا بعد الحصول على إذن البرلمان طبقًا للمادة (٤٣) من الدستور"، وتم عرض هذه الصيغة على المجلس للتصويت ووافق عليها المجلس بالإجماع(١٦).

وتكاثرت مطالب النواب بتخفيض إيجارات الأطيان في ظل وجود هذه الضائقة المالية التي تمر بها البلاد، واستمرار انخفاض سعر القطن. وبالفعل اصدرت لجنة الزراعة تقرير خاص بموضوع تخفيض الإيجارات على الأطيان المستأجرة وأوصت في نهاية التقرير بعدم التخفيض؛ لأن ذلك سوف يؤثر على العلاقة بين المالك والمستأجر على اعتبار أن المستأجر قد ارتضى بهذه القيمة بمحض إرادته.

إلا أن النائب عبد الرحمن عزام عارض توصية اللجنة بشدة وقال: "إن تدخل المجلس في القيمة الإيجارية ليس لإخلال العلاقة بين المالك والمستأجر، لأن الحقيقة أن المستأجر قد أُجبر على هذا الثمن من قِبل الملاك ذوي الأبعاديات والعزب والأطيان وإذا رفض الفلاح الثمن فإن الفلاح مهدد بالإهانة والطرد من مسقط رأسه. إن سيطرة رأس المال جعل الأجير والفلاح ليس حرًا في تعاقده. والحقيقة أن المستأجر يخسر من انخفاض سعر القطن وفي نفس الوقت عليه أن يدفع قيمة إيجار الأرض كما هي. كما أن المالك يقوم بالاستيلاء على محصول الفلاح ويحتجزه حتى يسترد قيمة إيجار الأرض التي أُرغم عليها الفلاح من البداية. فعلينا أن نذكر أن المجلس قام بتسهيل التسليف وتسهيل السداد بقرار منه. كما قام المجلس بالسماح للحكومة بشراء القطن من الاحتياطي العام للدولة بقرار منه. كما أن المجلس حدد مساحة زراعة القطن إلى ثُلث الحيازة بقرار منه. كل هذه القرارات جاءت لتفادي الفلاح خسارته، إلا أننا نجد أن الفلاح لم يستفد شيئًا من كل هذه القرارات وأن المستفيد الوحيد من كل هذا هو المالك الذي يضمن أمواله سواء المحصول كسب أو خسر؛ لذلك فإنني أطالب الحكومة بتقديم مشروع قانون إيجارات الأراضي الزراعية على أن يكون قانونًا عادلاً يراعي حق الفلاح وحق المالك في نفس الوقت"، وبعد مناقشات مطولة في المجلس بين مؤيد ومعارض توصل المجلس إلى دعوة الحكومة بتأليف لجان فنية ومتخصصة في كل مديرية للتوفيق بين المستأجر والمالك في ظل استمرار هبوط أسعار القطن، وقد وافق المجلس على ذلك بالأغلبية(١٧).

وفي أثناء مناقشة الميزانية العامة لعام ١٩٢٧-١٩٢٨ قسم وزارة الزراعة أبدى النائب إبراهيم الهلباوي رأيه في سياسة الوزارة وذكر عدة ملاحظات خاصة بالثروة النخيلية في مصر. وذكر أنه لابد من إصلاح حال النخيل حيث يوجد حوالي (٦) مليون نخلة في مصر ورغم ذلك فإننا لا نعرف كيف نخزن البلح أو كيف يغلف فأصبح لزاماً علينا أن نتخلص من إنتاج البلح خلال ٣٠-٤٠ يوم على الأكثر وإلا فسد الإنتاج كله مع أن بلاد مثل تونس والجزائر والعراق نستورد منها ثمار البلح بصورة آمنة على مدار العام لأنها مخزنة بأسلوب سليم ومغلفة بطريقة صحيحة وأن منتجاتهم تعيش أكثر بكثير من ٤٠ يوماً ويباع الإنتاج بثمن ستة أضعاف إنتاجنا، فإنني أطالب الحكومة أن تخصص جزء من الميزانية تحت بند تدريب وتعليم الفلاح كيفية التخزين والتغليف للبلح وإذا تم ذلك بنجاح فسنزيد قيمة البلح من (٢) مليون جنيه إلى (٦) ملايين

جنيه. كذلك الفاكهة فإن أغلب البلدان المجاورة لنا تبيع الفاكهة مجففة أو في صورة مربات معبئة حتى يمكن حملها وتوزيعها فيوجد في مصر مساحة (٣١٢٠٦) فدان تزرع فاكهة، فإذا ما قمنا بتجفيف وتصنيع إنتاج هذه المساحة سوف نوفر للبلاد مليون جنيه أرباح صافية. فعلى الحكومة أيضًا تخصيص جزء من ميزانية وزارة الزراعة لعمل مصانع لتجفيف وتعبئة الفواكه. وكذلك محصول القمح والذرة فإن مصر تستورد قمحاً من الخارج وهذا ليس بسبب نقص الإنتاج ولكن لسوء التخزين حيث تنتشر الحشرات بالقمح أثناء التخزين مما يتلف أكثر من ثُلث المحصول؛ لذلك يجب على وزارة الزراعة أن تجد أسلوباً حديثاً للتخزين لكل من القمح والذرة وإنشاء صوامع حديثة لهذا الغرض.

ورد وزير الزراعة بأن الوزارة سوف تقوم بدراسة وتقييم تلك المقترحات(١٨).

وفي أواخر عام ١٩٢٧ تداولت الصحف أنباءاً عن نية الحكومة إلغاء قانون إنقاص المساحة المنزرعة قطنًا إلى الثُلث وهنا تساءل الشيخ بيومي مدكور ووجه سؤالاً إلى وزير الزراعة كان نصه "هل للحكومة نية في إلغاء قانون إنقاص الأراضي المنزرعة قطنًا إلى الثُلث حيث ترددت هذه الأنباء وهذه التكهنات في الصحف فما موقف الحكومة من ذلك؟

ورد وزير الزراعة بأن ليس للحكومة أي علم عن هذه الأقاويل والحكومة تؤكد بأن هذا القانون من القوانين المهمة التي أفادت البلاد وإننا مستمرون في مراقبة وتنفيذ هذا القانون(١٩).

وتقدم الشيخ سعد مكرم بمشروع قانون يمنع زراعة الدخان في مصر وإلغاء الأمر العالي الصادر في ٢٥ يونيه لسنة ١٨٩٠ الخاص بالسماح بزراعة الدخان في مصر. وقد اقترح الشيخ القانون كما يلي:

مادة ١ زراعة الدخان والتنبوك ممنوعة في كافة أنحاء البلاد المصرية.

مادة ٢ من يزرع دخان أو تنبوك يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز جنيه مصري عن كل فدان أو جزء من الفدان تم زراعته فضلاً عن مصادرة وإتلاف المحصول.

مادة ٣ المحاكم الأهلية هي المختصة بتوقيع العقوبات المنصوص عليها.

مادة ٤ يلغى الأمر العالي الصادر في ٢٥ يونيه لسنة ١٨٩٠ وكل الأوامر والقوانين المخالفة لهذا القانون.

مادة ٥ على وزيري الحقانية والمالية تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وعقب مناقشات مطولة داخل المجلس عُرض القانون للتصويت ووافق المجلس على هذا القانون كما اقترحه السيد النائب(٢٠).

وقبل انتهاء فترة الثلاث سنوات الخاصة بقانون إنقاص المساحة المنزرعة قطنًا إلى الثُلث تولد لدى الشارع المصري وكذلك نواب الجيزة شعورً بأن الحكومة قد لا تلجأ إلى شراء محصول القطن وتترك السوق إلى المحتكرين والسماسرة وتعود الأسعار مرة أخرى للانخفاض والهبوط، مما دفع الشيخ سعد مكرم بتوجيه سؤالا مباشرًا إلى وزير المالية كان نصه الآتي: "يشاع الآن في الصحف وبين الناس أن الحكومة عازمة على عدم تدخلها في سوق القطن اعتبارًا من شهر مارس القادم مما أثر تأثيرًا سيئًا على السوق والأسعار، فما موقف الوزارة من ذلك؟".

ورد وزير المالية بأن كل هذه الإشاعات ليس لها أساس من الصحة والحكومة عازمة على شراء ما يعرض في بورصة القطن ابتداء من أشهر مارس وأبريل ومايو(٢١).

وقدم النائب أحمد المليحي اقتراح بصفة مستعجلة يتضمن تعميم حلقات الأقطان على كافة القرى أو على الأقل على كافة المراكز وذلك لكي لا يتحمل الفلاح عناء نقل المحصول من الحقل إلى المديريات، كما أن توفير ثمن النقل إلى المسافات البعيدة سيشعر الفلاح بقيمة ما أنتجه وسيكون له هامش ربح أكبر وفي هذا تقليل من وطأة الأزمة المالية الحالية.

وعُرض الاقتراح على المجلس ووافق عليه على أن يتم مخاطبة وزارة الزراعة به لاتخاذ اللازم(٢٢).

ووجه الشيخ سعد مكرم سؤالاً إلى وزير المالية عن نية الحكومة لشراء القطن الهندي وغزله في مصر ثم إعادة بيعه، وهل بالفعل هناك شركات قدمت هذا الاقتراح؟ وإنني أحذر من أن الغرض من هذا الاقتراح هو منافسة القطن المصري وإرهاق شركات الغزل والنسيج مع وجود إمكانية كبيرة لخلط بذور القطن الهندي ببذور القطن المصري مما سيضر بسمعة القطن المصري والنزول برتبته الممتازة.

ورد وزير المالية بأن الوزارة بالفعل تلقت طلب من إحدى الشركات بترخيص استيراد اقطان هندية على أن يتم غزلها في مصر ولكن الوزارة في طريقها لرفض هذا الطلب حفاظًا منا على سمعة وسلامة القطن المصري(٢٣).

وعقب تقرير وزارة الزراعة الذي ألقاه وزير الزراعة أمام مجلس النواب في أبريل ١٩٣٠ لشرح السياسة الزراعية لمصر تحدث النائب عبد الرحمن عزام وأكد على عدة مطالب وعدة ملاحظات على هذا التقرير وذكر الآتي: "إن مصر قبل ما يقرب من (٥٠) عامًا أي قبل نكبة الاحتلال كانت حالتها الزراعية أكثر وأفضل مما هو الآن، فقد كانت الأراضي الصالحة للزراعة في مصر (٤) ملايين فدان، إلا أنها الآن أصبحت (٥) ملايين فدان فقط رغم الزيادة السكانية المتزايدة طوال الخمسين عامًا. وهذا نتيجة سياسة الاحتلال في التضييق المائي الذي مورس علينا في السودان والتوسع في استخدام المياه في الأراضي السودانية دون أي مراعاة للأراضي المصرية، وعندما انخفض سعر القطن انكشفت أزمة الاقتصاد المصري الحقيقية وهي أننا نعتمد في اقتصادنا على زراعة محصول واحد فقط وهو القطن. فيجب على وزارة الزراعة أن تتوسع في إصلاح الأراضي البور وزيادة الرقعة المنزرعة لزيادة الإنتاج في عدة محاصيل وعدم ربط الاقتصاد المصري بسلعة واحدة فقط، حيث أن أي اهتزاز أو انخفاض في أسعار هذه السلعة سوف يؤدي إلى كارثة للشعب المصري ككل. وعلى الحكومة أن تشجع الصناعات مثل صناعة الجُبن والزبد، وعلينا أن نعلم أن إيرلندا وهي دولة محتلة مثلنا أصبحت رائدة في صناعة الجُبن والزبد وقادرة على التصدير. كما يجب على وزارة الزراعة أن تزيد من إنتاج الخضروات وتصديرها إلى الأسواق الخارجية، كما إننا طالبنا قبل ذلك الاهتمام بزراعة الأرز لكي يكون سلعة زراعية أخرى بديلة بجانب القطن، فعلى الحكومة مراعاة ذلك.

ورد وزير الزراعة بأن الوزارة تفكر الآن بالفعل في إنتاج الخضروات وإرسالها إلى البلاد الأوروبية لأن هذه البلاد محرومة من الخضروات في أوقات الشتاء القارص. كما أن الوزارة قامت باستقدام خبير إيطالي في زراعة الأرز وسنعمل جاهدين في زيادة إنتاج الرز حتى لا نرتبط ارتباط وثيق بالقطن(٢٤).

وفي نفس الجلسة واصل نواب الجيزة طرح تصوراتهم للقضية الزراعية وكيفية تعظيم الإنتاج الزراعي وتحسينه وأن هذا لن يتحقق إلا بالتأهيل والعلم؛ لذلك اقترح النائب محمد قرني بإنشاء مدرسة مجانية تخرج أخصائيين في فلاحة البساتين على أن يلتحق بها حاملي شهادة الدراسة الابتدائية لإيجاد الكوادر المؤهلة لزراعة البساتين في مصر سواء كانت بساتين مثمرة أو غير مثمرة. كما أن أسعار الزهور الآن في تزايد مستمر وأن هناك دول تعتمد على اقتصاد الزهور سواء كانت للزينة أو زهور وأعشاب طبية(٢٥).

وقد تعرضت مصر إلى موجة غير عادية لهجمات الجراد ابتداءً من أكتوبر ١٩٢٩ أثرت على المحاصيل الزراعية وزادت بصورة كبيرة في شهر مارس من عام ١٩٣٠ ووصلت بالفعل إلى منتصف القاهرة، مما استوجب على النائب عبد الرحمن عزام أن يقدم استجواب إلى وزير الزراعة عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة حيال هذه الموجة العاتية من الجراد. وقد جاء الاستجواب كما يلي: "إنني شاهدت بنفسي جحافل الجراد قد وصلت بالفعل على شاطئ نهر النيل بين المعادي والمعصرة وإنني أرى أن هذا تقصيراً شديداً من جانب الوزارة في مواجهة هذا الخطر الداهم، وإننا نحب أن نعرف ما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لحماية البلاد من هذه الموجة العاتية من الجراد؟".

ورد وزير الزراعة على الاستجواب بأنه بالفعل بدأ زحف الجراد ابتداء من شهر أكتوبر الماضي من الجنوب ومن الشرق، وقد نجحنا في القضاء عليه في الجهة الجنوبية، إلا أن الجهة الشرقية كانت كثافات الجراد فيها عالية جدًا بدرجة غير مسبوقة وساعد في ذلك كمية الأمطار التي هطلت على سيناء فوجد الجراد الحشائش الخضراء المناسبة لغذائه وتكاثره وخاصةً في وديان شبه جزيرة سيناء.

والوزارة تستخدم الآن أسلوبين للقضاء عليه: الأول: وهو استخدام قاذفات اللهب، والثاني: هو استخدام الطعم المسمم المكون من النخالة والعسل الأسود مخلوطين بمادة سامة توضع على الحشائش الخضراء لتسمم الجراد، ثم يتم عزق الأراضي في الوديان حتى يتم التخلص من بيض الجراد، وبذلك نقطع دورة حياته. ولقد وجهنا ٦٠ لجنة إبادة إلى سيناء للعمل في الوديان، وإن شاء الله سوف تنتهي هذه الموجة قريبًا(٢٦).

ونظرًا إلى لأن مصر مهددة دائمًا بالجراد بصفة دورية فقد تقدم النائب أحمد المليحي باقتراح مكتوب بشأن إنشاء إدارة مقاومة الجراد وكان نصه الآتي "إنني أقترح إنشاء إدارة خاصة تابعة لوزارة الزراعة تختص بمقاومة الجراد نظرًا إلى أن مصر مهددة دائمًا بجحافل الجراد، كما أن الاعتمادات المالية الخاصة بمقاومة الجراد غير ثابتة، بل تأتي في باب الطوارئ المحتملة؛ لذلك فلا توجد رؤية واضحة لدى وزارة الزراعة في مقاومة هذا الخطر ولكن في حالة وجود هذه الإدارة سوف ترسم لمصر استراتيجية دائمة لمقاومة هذا الخطر وستقوم بنفسها بالتخطيط للتصرف قبل وصول الجراد إلى الحدود المصرية". وقد وافق المجلس على الاقتراح على أن يتم مخاطبة وزارة الزراعة به لاتخاذ اللازم(٢٧).

وأثناء مناقشة ميزانية الأشغال العمومية فرع الري لعام ١٩٣٠-١٩٣١ ذكر العضو محمود سليمان غنام أن وزارة الأشغال أدخلت نظاماً حديثاً لفتحات الري وعلينا أن نعلم جميعًا أن هذه الفتحات تضر المحاصيل ضررًا كبيرًا حيث أن قطر الفتحة هو ١٠سم- ١٥سم وطولها ١٥-٢٠متر وكل فتحة مخصصة لري (١٠) أفدنة ونوبة الري هي ٥ أيام إلا أن الكمية التي تخرج من الفتحة خلال نوبة الري لا تكفي لري العشرة أفدنة مما يضر الأرض والمحصول. لذا اطالب الوزارة بإعادة النظر في هذا النظام المستحدث.

ورد وزير الأشغال العمومية بالإنابة بأن الوزارة قامت بدراسة وافية؛ لتلك الفتحات والمساحات المخصصة للري لكل فتحة ونحن غير مستعدين لإعادة النظر في هذا النظام.

فما كان من النائب محمود سليمان غنام إلا أنه سارع بتقديم طلب مكتوب موقع عليه من خمسة أعضاء آخرون في نفس الجلسة ينص على إلزام وزارة الأشغال العمومية في إعادة النظر

في نظام الفتحات الخاصة بري الأراضي الزراعية وعرض الطلب على المجلس للتصويت ووافق عليه المجلس بالأغلبية.

ثم رد وزير الأشغال بالإنابة عقب التصويت على الإلزام بأن الوزارة سوف تعيد النظر في هذا النظام الجديد حيث قال الآتي "إقرارًا مني بأنه لن يكون هناك أراضي زراعية بدون ري في كل أدوار المناوبة. وإذا حدث هذا فإن الحكومة مسئولة عن تعويض صاحب الأرض المتضرر بالتعويض المناسب"(٢٨).

وعند نظر ميزانية وزارة الزراعة لعام ١٩٣٢-١٩٣٣ لاحظ الشيخ حسن صبري أن هناك مبلغ (٢) مليون جنيه أخذت من الاحتياطي العام للدولة لصالح بنك التسليف الزراعي وتساءل الشيخ عن جدوى هذه الأموال وماذا فعل البنك لصالح المزارعين؟. كما تساءل عن كيفية تصرف الحكومة في الاحتياطي العام للدولة دون الرجوع إلى البرلمان؟

ورد وزير الزراعة بأن جدوى الأعمال التي قام بها البنك كبيرة وخير من يتحدث عنها هو الشيخ محمود شكري باشا حيث أنه بالإضافة إلى أنه عضو بالمجلس إلا أنه كذلك مديرًا لهذا البنك.

وبالفعل تحدث الشيخ محمود شكري باشا عضو المجلس ومدير البنك حيث قال "أُسس البنك في عام ١٩٣١ وكان "رأس مال البنك مليون جنيه مصري وهذا المبلغ أُخذ من الحكومة ثم أخذ البنك مليون جنيه أخرى من الحكومة ليصبح رأس مال البنك (٢) مليون جنيه. وقد اشترك في تأسيس هذا البنك أعضاء وشخصيات أجانب ومصريين، وأن هذا البنك لا يقرض أمولاً بل إنه يقرض سماءً وتقاوى وبذور ولهذا فإن البنك قد اشترى ما يقرب من (٤٠٠) ألف أردب سماد و(٣٠٠) ألف أردب تقاوى مختلفة و(٢٠٠) ألف أردب تقاوي قمح و(٤٠) ألف أردب تقاوي فول مما يوازي ٧٠ ألف جنيه وتم إقراضهم جميعًا للمزارعين كما أن البنك أنشأ (٣٠٠) شونية بمساحات مختلفة كما أنه تم فتح عدد (١٨٦) ألف حساب للمزارعين على مستوى القطر بالكامل".

ورد الشيخ حسن صبري بأنه غير معترض على قيمة هذا البند الموجود في الميزانية ولكن معترض لأن الحكومة أعطت هذا المال إلى البنك أثناء العطلة البرلمانية دون موافقة البرلمان. وفي هذا إهدار لحق المجلس في عدم تصرف الحكومة بالاحتياطي العام دون موافقة البرلمان كما أنني معترض على وجود شخصيات أجنبية من ضمن المؤسسين

إلا أنه تم عرض هذا البند من الميزانية على المجلس الذي وافق عليه (٧٠) عضوًا واعترض عليه (٤) أعضاء فقط من بينهم الشيخ حسن صبري[٢٩].

ومن هنا يرى الباحث مدى الفساد المالي الكبير الذي شهدته مصر خلال فترة حكومة إسماعيل صدقي باشا حيث يتم إنشاء بنك زراعي برأس مال مصري مأخوذ من احتياطي مصر العام، في غيبة البرلمان وبشخصيات أجنبية ثم يحصل هذا البنك على حق امتياز فيما بعد مما يدل على الاستهتار التام بمقدرات الشعب.

وناقش مجلس النواب في قضية إيجار الأراضي الزراعية عام ١٩٣٢ ونظرًا لاستمرار أزمة القطن وافق المجلس على إصدار قانون بتخفيض إيجارات الأراضي الزراعية وتم إرساله إلى مجلس الشيوخ وقد كان القانون ينص على "ألا تقبل دعوى المالك أو المستأجر الأصلي فيما يتعلق بإيجار عام ١٩٣٠-١٩٣١ للأطيان التي استأجرت لتزرع قطنًا إذا كان المستأجر قام بسداد سبعة أعشار الإيجار".

وتم عرضه على مجلس الشيوخ فكان رأي الشيخ حسن صبري أن يتم تعديل المادة كالآتي " لا تقبل دعوى المالك أو المستأجر الأصلي فيما يتعلق بإيجار عام ١٩٣٠-١٩٣١ عن أطيان استأجرت لتزرع قطنًا على الوجه المعتاد في المطالبة بأكثر من سبعة أعشار الأجرة المتفق عليها، ويشترط في ذلك ان يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإيجارة سابقة لعام ١٩٣٠-١٩٣١ الزراعية ".

وبعرض اقتراح الشيخ حسن صبري للتصويت وافق المجلس بعدد (٣٦) صوتاً واعترض (٢١) صوتاً[٣٠].

وتساءل الشيخ أحمد إبراهيم زين عن أن الحكومة في عام ١٩٣٢ حددت المساحة المنزرعة قطناً ألا تزيد عن ربع الزمام الصالح للزراعة. كما أنها حددت الوجه البحري لزراعة قطن (السكلاريس) والوجه القبلي لزراعة قطن (أشمون)، ثم في هذا العام أصدرت قرار بأن زراعة القطن يكون على نصف الزمام الصالح للزراعة مع استمرار زراعة قطن السكلاريس بالوجه البحري وقطن أشمون بالوجه القبلي. وعلينا أن نعلم جميعًا أن التغير المستمر في المساحات المحددة لزراعة القطن يؤثر ذلك على سوق القطن بالسلب وليس بالإيجاب. كما أنه تمت دراسات كثيرة تؤكد أن أنواع القطن السكلاريس والأشمون الاثنان يصلحون للزراعة في الوجهين القبلي والبحري؛ لذلك أطالب الحكومة إيضاح سياستها الزراعية وعدم إجبار الفلاح على زراعة نوع معين من القطن سواء للوجه البحري أو القبلي.

ورد وزير الزراعة بأن الحكومة سوف تصدر قراراً بحرية زراعة أنواع القطن سواء من أشمون أو سكلاريس طبقًا لما يراه المزارع مناسب له مع ثبات السماح بزراعة نصف الزمام الصالح للزراعة قطنًا(٣١).

وفي خطاب العرش الذي ألقاه مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء عام ١٩٣٦ أكد على أنه سوف يتم إصدار قانون تقرير ضريبة الأطيان على أساس القيمة الإيجارية. كما أن الحكومة سوف تخصص نصف مليون جنيه لإنشاء قرية نموذجية في كل مركز وتحلية مياه الشرب بالقرى(٣٢).

ووجه النائب محمود سليمان غنام سؤالاً إلى وزير الأشغال العمومية بأن الفلاحين قد ضجوا واستاءوا من نظام الفتحات الذي استحدثته الحكومة للري، فقد ألحق الضرر بالمزارعين وجزء كبير من المحصول يموت لعدم وصول كمية المياه المناسبة إليه. وإنني قد أثرت هذا الموضوع من قبل في جلسة ٩ أبريل ١٩٣٠ وانتهى المجلس على إرغام الحكومة في إعادة النظر في هذا النظام السيئ إلا أن الحكومة لم تغير أي شيء في هذا النظام، حتى الآن فكيف يحدث هذا؟

ورد وزير الأشغال العمومية بأن الوزارة الآن بصدد إجراء دراسات دقيقة لتقدير كمية المياه اللازمة لكل تربة ولكل محصول وستبدأ الوزارة في تعديل هذه الفتحات فور الانتهاء من هذه الدراسات(٣٣).

وأثار بعض النواب قضية القرى النموذجية وطالبوا بإيقاف مشروع القرى النموذجية التي وعدت بها الحكومة الشعب في خطاب العرش وبرروا موقفهم بما جاء في الصحف عن أن المعاهدة المنتظر التوقيع عليها سوف تكلف الحكومة المصرية الكثير من المال لتنفيذ المنشآت والطرق إلا أن النائب أحمد المليحي اعترض على هذا الرأي بشدة وذكر أن "المعاهدة لم تعرض علينا حتى الآن. كما أن أقاويل الصحف لا يبنى عليها قرارات، كما أن هذا المشروع هو مشروع حضاري كنا ننتظره منذ زمن بعيد فهو سينهي العيشة البائسة للفلاح المصري وعلينا أن نعلم أن الفلاح يعيش كالحيوانات بل أضل فهو يعيش في بيوت أشبه بالقبور وأن الجهل والمرض والفقر هم المسيطرون على حياته. كما أن خطاب الرد على خطاب العرش تضمن الموافقة على هذا المشروع؛ لذلك أعارض بشدة إلغاء هذا المشروع".

وتم طرح الاعتماد المالي وقدره نصف مليون جنيه لصالح مشروع القرى النموذجية وتحلية مياه الشرب بالقرى للتصويت فوافق عليه المجلس بالأغلبية(٣٤).

واقترح الشيخ أحمد حفني أبو الفضل الجيزاوي أن تقسم وزارة الزراعة كافة الأراضي الزراعية للقطر المصري إلى أحواض زراعية بمساحات محددة على أن يختص لكل حوض مهندس زراعي ويحدد لهذا المهندس خطة مرور على المنطقة المحددة له على أن يقوم بإرشاد الفلاحين على أنسب أسلوب للري والزراعة الصحيحة في محاضرات منتظمة في الجوامع كل يوم جمعة عقب انتهاء الصلاة حتى يتم نشر الوعي الزراعي الصحيح لدى الفلاح.

ورد وكيل وزارة الزراعة بأن الوزارة ترحب بهذا الاقتراح وستعتني بدراسته وسنتقدم في مشروع الميزانية القادمة بمشروع متكامل بما يحقق هذا الاقتراح(٣٥).

ويتضح لنا مَّما سبق أن القضايا الزراعية كانت من أولويات اهتمام نواب مديرية الجيزة، وذلك نظراً إلى أن معظم نواب المديرية كانوا من العمد والأعيان والمزارعين، لذلك ناقشوا هذه القضايا بكل تفاصيلها وكانوا دائمًا يهتمون اهتمامًا كبيرًا بمحصول القطن ونظروا إليه من منظور زراعي واقتصادي لما لهذا المحصول من أهمية كبيرة للاقتصاد المصري، كما أنهم كانوا دائمًا يؤكدون على أهمية المحافظة على درجة القطن المصري ونوعيته ومنع خلطه بأي نوع آخر من أنواع

الأقطان. وكذلك اهتموا بأساليب الري ومشاكل الري الذي يعتبر الشريان الرئيس للزراعة واهتموا أيضًا بحياة الفلاح وطالبوا بتطويرها لأن ذلك سوف يحفز الفلاح على الإنتاج.

كما كانوا دائماً ينادون بعدم الاعتماد الأكبر على محصول زراعي واحد وهو القطن والتوجه إلى تنوع المحاصيل مثل الأرز والاتجاه إلى زيادة إنتاجه.

الهوامش:

(١) لطيفة محمد سالم: مصر في الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤، ص١٠٣.

(٢) إسماعيل محمد زين الدين: الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢-١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١، ص١٢٢.

(٣) مجلس النواب: مضابط الهيئة النيابية الأولى، دور الانعقاد الأول، الجلسة الافتتاحية، ١٥ مارس ١٩٢٤، ص٣.

(٤) مجلس النواب: مضابط الهيئة النيابية الأولى، دور الانعقاد الأول، الجلسة التاسعة عشر، ١٩ أبريل ١٩٢٤، ص٢١١.

(٥) نفسه، الجلسة الحادية والأربعون، ٨ يونيه ١٩٢٤، ص٤٨١.

(٦) نفسه، الجلسة الثالثة والأربعون ١٠ يونيه ١٩٢٤، ص٥٣٢.

(٧) لطيفة محمد سالم: مصر في الحرب العالمية الأولى، مرجع سابق، ص١١٢.

(٨) مجلس النواب: مضابط الهيئة النيابية الأولى، دور الانعقاد الأول، الجلسة الثانية والخمسون، ٢١ يونيو ١٩٢٤، ص٦٤٣.

(٩) مجلس الشيوخ: مضابط دور الانعقاد الثالث، الجلسة الافتتاحية، ٢٠ سبتمبر ١٩٢٦، ص٤.

(١٠) مجلس النواب: مضابط الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد الأول، الجلسة الحادية عشر، ١٣ يوليه ١٩٢٦، ص١٢٦.

(١١) مجلس النواب: مضابط الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد الأول، الجلسة الثامنة والثلاثون، ٢٣ أغسطس ١٩٢٦، ص٥٨٩.

(١٢) مجلس النواب: مضابط الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد الأول، الجلسة الثامنة والأربعون، ٥ سبتمبر ١٩٢٦، ص ص٨٠٧-٨١٦.

(١٣) نفسه، دور الانعقاد الثاني، مجلد١، الجلسة التاسعة، ١٣ ديسمبر ١٩٢٦، ص ص٩٠ –٩٤.

(١٤) مجلس النواب: مضابط الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد الثاني، مجلد١، الجلسة العاشرة، ٨ ديسمبر ١٩٢٦، ص٩٤.

(١٥) مجلس الشيوخ: مضابط دور الانعقاد الرابع، الجلسة الثامنة، ١٦ ديسمبر ١٩٢٦، ص١٢٤.

(١٦) نفسه، الجلسة الثالثة عشر، ١٧ يناير ١٩٢٧، ص٢٢٤.

(١٧) مجلس النواب: مضابط الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد الثاني، مجلد١، الجلسة الثامنة عشر، ١١ يناير ١٩٢٧، ص ص٢٤٢–٢٥٤.

(١٨) مجلس النواب: مضابط الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد الثاني، مجلد٢، الجلسة الخامسة والأربعون، ١٣ ابريل ١٩٢٧، ص٧٤٧.

(١٩) مجلس الشيوخ: مضابط دور الانعقاد الخامس، الجلسة الثانية، ٢٢ نوفمبر ١٩٢٧، ص٢٧.

(٢٠) نفسه، مضابط دور الانعقاد الخامس، الجلسة التاسعة والعشرون، ٩ أبريل ١٩٢٨، ص ص٤٣٨–٤٤٠.

(٢١) مجلس الشيوخ: مضابط دور الانعقاد السادس، الجلسة السادسة، ٣ فبراير ١٩٣٠، ص٥٩.

(٢٢) مجلس النواب: مضابط الهيئة النيابية الرابعة، دور الانعقاد الأول، مجلد١، الجلسة الثالثة عشر، ٢٤ فبراير ١٩٣٠، ص١٦٧.

(٢٣) مجلس الشيوخ: مضابط دور الانعقاد السادس، الجلسة الثالثة والعشرون، ١٧ مارس ١٩٣٠، ص١١٩.

(٢٤) مجلس النواب: مضابط الهيئة النيابية الرابعة، دور الانعقاد الأول، مجلد٢، الجلسة الثانية والثلاثون، ٢٢ أبريل ١٩٣٠، ص٦٨٧.

(٢٥) نفسه، ص٦٨٨.

(٢٦) مجلس النواب: مضابط الهيئة النيابية الرابعة، دور الانعقاد الأول، مجلد١، الجلسة الرابعة والعشرون، ٨ أبريل ١٩٣٠، ص ص٤٧١–٤٧٢.

(٢٧) نفسه، الجلسة الرابعة والأربعون، ٢٧ مايو ١٩٣٠، ص١٠٦٦.

(٢٨) مجلس النواب: مضابط الهيئة النيابية الرابعة، دور الانعقاد الأول، مجلد١، الجلسة الخامسة والعشرون، ٩ أبريل ١٩٣٠، ص٥١٠.

(٢٩) مجلس الشيوخ: مضابط دور الانعقاد الثامن، الجلسة الثالثة والثلاثون، ٢٧ يونيو ١٩٣٢، ص٤٥٧.

(٣٠) مجلس الشيوخ: مضابط دور الانعقاد الثامن، الجلسة الثامنة والثلاثون، ٢٩ يونيو ١٩٣٢، ص٥٠٩.

(٣١) نفسه، مضابط دور الانعقاد العاشر، الجلسة الرابعة، ٣ يناير ١٩٣٤، ص٣٧.

(٣٢) نفسه، مضابط دور الانعقاد الحادي عشر، الجلسة الافتتاحية، ٢٣ مايو ١٩٣٦، ص٥.

(٣٣) مجلس النواب: مضابط الهيئة النيابية السادسة، دور الانعقاد الأول، مجلد٢، الجلسة الثامنة والعشرون، ١٤ سبتمبر ١٩٣٦، ص١٣٧٤.

(٣٤) نفسه، الجلسة الثلاثون، ١٦ سبتمبر ١٩٣٦، ص١٥١٩.

(٣٥) مجلس الشيوخ: مضابط دور الانعقاد الحادي عشر، الجلسة الحادية والعشرون، ١٧ سبتمبر ١٩٣٦، ص٤٣١.

قائمة المصادر والمراجع

١. **الوثائق المنشورة.**

أ- مضابط مجلس النواب (١٩٢٤- ١٩٣٦).

ب-مضابط مجلس الشيوخ (١٩٢٤- ١٩٣٦).

٢. **المراجع العربية:**

أ- إسماعيل محمد زين الدين: الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢-١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١.

ب-لطيفة محمد سالم: مصر في الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.